المسألة اللغوية في المؤسسة العمومية الجزائرية

أ. ساطوح مهدية

مقدمة

تعد اللغة العربية إحدى مبادئ الهوية المشار إليها في الدستور الجزائري بعد الدين والوطن وتؤكدها مقولات من قاموا بإرساء ودعم هذه المبادئ قبل وبعد الاستقلال، لذلك فإن استعمال اللغة العربية في الإدارة(العمومية) التي تسعى لتطبيق مواد الدستور أمر لابد منه، إلا أنه ولحد الساعة ما يزال موضع تردد، ذلك أن ثقافة المجتمع الجزائري تكونت عبر استقائها من عدة ثقافات عبر تسلسل تاريخي وثقافي.

لعل مناقشة موضوع اللغة العربية في الجزائر ليس جديدا شأنها شأن الدول العربية التي أصبحت تعاني من تراجع اللغة العربية الفصحى لحساب اللغة العامية واللغات الأجنبية، فاللغة العربية في هذا البلد تعيش من جهة صراعا مع اللغة العامية، التي تنتشر في أواسط المجتمع وتستخدمها شريحة كبيرة من هذا الشعب، ومن جهة أخرى تعيش صراعا مع اللغة الفرنسية.

وتعتبر اللغة الفرنسية في الجزائر من المخلفات الاستعمارية من بين عدة بقايا أخرى، ووجود هذه اللغة في الإدارة العمومية الجزائرية، في ظل غياب من يسعى إلى تعريب العلوم إضافة إلى زيادة اتساع الهوة داخل أفراد المجتمع بين من يتقن هذه اللغة ومن لا يتقنها، وبين اصطدام الأفراد بهذه اللغة في الإدارة والجامعات بعدما تلقوا تعليما عربيا في الأطوار التي تسبقها، أدى إلى ظهور اتجاهين منهما من يؤيد انتشار اللغة الفرنسية بحجة من تعلم لغة قوم أمن شرهم أو لأنها اللغة الوحيدة التي تمكن الدولة من تحقيق التنمية ومواكبة الركب الحضاري وأن اللغة العربية غير قادرة على ذلك، وبين معارض لأسباب عديدة منها اعتبار وجود لغة دخيلة على مجتمع ما في مختلف المؤسسات يؤدي إلى المساس بمبادئ هذه الأخيرة وإلى سخط أفراد المجتمع عليها، وتشجيعا غير مباشر للاستعمار وافتخارا به وسبيلا للقضاء على اللغة الأم ومعوق من معوقات التنمية الاجتماعية والإدارية خاصة.

ويعتبر ظهور اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة العربية في الوثائق الإدارية الجزائرية مظهر من مظاهر استخدام اللغة الأجنبية.إن قضية تطبيق اللغة العربية في الإدارة الجزائرية قضية قومية ووطنية، وهو مطلب لكل الجزائريين.أكدته جميع الدساتير واتفقت عليه جميع المواثيق وهو أمر طبيعيا يفرض توطينا عربيا في بلادها.

ضمن هذا الإطار تحاول هذه الورقة البحثية إثارة قضية جوهرية في المجتمع الجزائري بصفة عامة والإدارة العمومية بصفة خاصة وهي المسألة اللغوية والثقافية؛ من خلال المحاور التالية:

أولا:تصور مفهومي للمسألة الثقافية، المسألة اللغوية والمؤسسة العمومية.

ثانيا:واقع المسالة الثقافية في الجزائر من خلال رصد المكونات التاريخية للثقافة الجزائرية (الأبعاد الأمازيغية، العربية، الإسلامية، الإفريقية والمتوسطية)، بين تشكلها التاريخي ومحاولات بناء ثقافة جديدة بين الأصالة والاندماج.

ثالثا: الإطار القانوني للغة العربية في الجزائر واشكاليات تطبيقها في المؤسسة العمومية الجزائرية

أولا: تصور مفهومي للمسألة اللغوية، المسألة الثقافية والمؤسسة العمومية.

يعد الإطار المفاهيمي الخلفية التي تحدد مسارات البحث على اعتبار أن تحديد المفاهيم يساهم في بلورة المعاني والدلالات التي تنطوي عليها كل من المسألة اللغوية، المسألة الثقافة والمؤسسة العمومية.

١- المسألة اللغوية:

اللغة هي تعبير مدهش عن قدرة الله التي لا تتناهى، فنواة اللغة هي صوت

الإنسان وأعضاؤه النطقية، والصوت مساحته محدودة، وإمكانات أعضاء النطق محدودة، فهي تنتج عددا معينا من الأصوات، نعبر عنه بالحروف الهجائية... ومع ذلك، فان هذه الأصوات المحدودة، الناشئة عن أعضاء النطق المعدودة المتمثلة في الحنجرة، الحلق، اللسان، الشفتين والأنف...هي التي أنتجت هذا الوجود اللغوي الهائل المتنوع الذي تعبر عنه ثلاث آلاف لغة موجودة...شاء الله أن يكون اهتداء الإنسان إليها منطلقا إلى كل ما شاد على الأرض من حضارات، وفيصلا بين هذا الإنسان وما سواه من الكائنات١.

وهناك من عرفها بأنها "نظام محكم له قواعد وأسس، وأصول وفروع، تنتظم في علاقات داخلية وخارجية تتحرك داخل إطار النظام اللغوي العام، ويتشكل النظام اللغوي من مجموعة من المستويات أو الأنظمة، تتمثل بالنظام الصوتي والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام البلاغي، والنظام الدلالي ثم النظام الكتابي، هذه المستويات أو الأنظمة جميعها تعمل على تشكيل النظام اللغوي العام، وهي جميعا تترابط وتتداخل في علاقات محكمة مؤثرة في بعضها ومعتمدة على بعضها، فان انفكاك أي مستوى أو نظام منها يفقد اللغة قيمتها، ويخل بالوظيفة الاجتماعية التي أنيطت بها، و يخرجها من مكانتها السامية كأداة للفكر وطريقا للتفكير، ويسلبها عبقريتها، كأفضل هبة وهبها الله للبشرية جمعاء٢."

وهي أقوى الظواهر الاجتماعية واصلب الأعراف الإنسانية تصمد في الصراع ولا تفنى إلا بفناء أهلها واضمحلال مجتمعهم، وذهاب شوكتهم بعد خضوعهم واستسلامهم للغزو والعوامل القاضية٣.

إن اختلاف التعريفات لمصطلح معين يدل على مدى الاهتمام به من قبل الباحثين وعلى مدى أهميته بالنسبة للمجتمع والتقدم والاحتكار العلمي. أما عبارة المسألة، وردت هده اللفظة في القرآن الكريم، في قوله تعالى: " فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) الرحمن/٣٩.أي لا يسأل ليعلم منه ذلك؛ لأن الله قد علم أعمالهم. وقد ورد في (لسان العرب) تعريف لهذه الكلمة كما يلي: "السول: ما سألته، وفي التنزيل العزيز قال: وقد أتيت سؤلك يا موسى؛. بمعنى أعطيت أمنيتك التي سألتها. وأسألته سؤلته؛ أي قضيت حاجته، والسولة: كالسلة عن (ابن جني) وأصل السول الهمز عند العرب: استثقلوا ضغطة الهمزة فيه"٤. يعني كل ذلك أن كلمة مسألة قضية شائكة وتطرح عديد الأسئلة، ويقابلها عدد كبير من الأجوبة في هذا المجال؛ بحكم أن الجزائر بلد يتميز بالتعدد اللساني: العربية ولهجاتها، الأمازيغية ولهجاتها بالإضافة إلى اللغة الفرنسية التي غزته بفعل الاستعمار.

٢-المسألة الثقافية:

يقول محمد عابد الجابري: "عندما نتحدث عن المسألة الثقافية، فإننا في الغالب نطرح مشكلا، أو مشاكل تخص شعبا معينا وتتعلق بالدرجة الأولى بالهوية الوطنية، أو القومية لهذا الشعب، ذلك أن مقولة المسألة الثقافية فارغة إذا لم تضف على جماعة بشرية معينة: طائفة، شعب، أمة، حضارة، فالمسألة هي سؤال يطرح نفسه في صورة مشكلة، والمشكلة لا تكون مشكلة إلا إذا كان هناك موضوع تقوم به وذات تشعر بها وتعانيها"٥.

موضوع المسألة الثقافية في الجزائر موضوع معقد تتداخل فيه عوامل معرفية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وايديولوجية. إذن عندما نتحدث عن المسألة الثقافية فإننا نطرح مشكلا أو مشاكل تخص شعبا معينا بالدرجة الأولى، وتتعلق بالدرجة الأولى بالهوية الوطنية، أو القومية، لهذا الشعب...فالمسألة هي سؤال يطرح نفسه في صورة مشكلة، والمشكلة لا تكون مشكلة إلا إذا كان هناك موضوع تقوم به وذات تشعر بها وتعانيها، وبما أن الثقافة ظاهرة بشرية، أي خاصة بالبشر، فإن موضوع المسألة الثقافية، الموضوع التي تتعلق به، لابد أن يكون جماعة بشرية، ولا تكون هذه الجماعة البشرية "ذاتا" تشعر بهذه المشكلة وتعانيها إلا اذا كانت جماعة محددة يسودها وعي جماعي منسجم يجعل منها كلا واحدا، أو على الأقل يجعلها تشعر أنها تشكل هذا الكل الواحد.٦

٣- المؤسسة العمومية

ويقصد بها جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة للدولة عبر استخدام وتنظيم وإدارة الطاقات البشرية والمادية.

إن المفهوم التقليدي للمؤسسة العمومية، يرتكز على أساس فكرة المرفق العام، فهي عبارة عن مرفق عام إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و تخضع لقواعد القانون العام في تنظيمها و سيرها. لكن هذا المفهوم أصيب بهزة عند تزايد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وظهور المرافق العمومية الصناعية و التجارية التي يتضمن نظامها القانوني تطبيق

قواعد من القانون الخاص، و بدأ تمييز جديد يفرض نفسه بين المرافق العامة الإدارية التي تتكفل بإدارتها المؤسسة العمومية الإدارية، و التي استمر نظامها القانوني في خضوعه كليا لقواعد القانون العام و المرافق العمومية الصناعية و التجارية التي تتكفل بإدارتها المؤسسة العمومية الصناعية و التجارية الخاضعة جزئيا للقانون العام و القانون الخاص. مما دفع بعض الفقه لاعتبار ذلك تطور في مفهوم المؤسسة العمومية، كمقابل لتطور مفهوم المرفق العام، بينما رفض البعض الآخر أصلا التلازم بين الفكرتين، و لعل ما يميز المؤسسة العمومية عن بقية المنظمات هو كونها منظمة تنشئها الدولة و تخضع لمبدأ التخصص و الاستقلالية في ممارسة نشاطها مع بقائها خاضعة لرقابة السلطة المركزية. و عرفت الجزائر تطبيق نظرية المؤسسة العمومية تحت عدة تسميات بحسب المراحل و النظام السياسي السائد فيها ٧. يمكن القول أن الإدارة العامة علم فن أي تقوم على فن استخدام العلم بحيث يؤدي التطبيق أحسن النتائج في موقف معين، فالعلم يرسي للإدارة ما ينبغي أن يلتزم به من قواعد ومبادئ يتم اكتشافها عن طريق المشاهدة والتجربة والفن يتيح له تطبيق تلك القواعد بأكبر قدر من الفاعلية وسبل تحقيق الأهداف المنشودة."٨

ثانيا: واقع المسألة الثقافية في الجزائر

١- مدخل توصيفي للمسألة الثقافية في الجزائر

يحتل موضوع المسألة الثقافية مركزا محوريا في فهم واقع المجتمع الجزائري وكذلك يعتبر المدخل الأساسي لوضع أي إستراتيجية، خاصة في مجال الإدارة والتسيير، كما تعد مقوما أساسيا في تحديد مفهوم المجتمع الجزائري، في أبعاده الجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية.وينعكس واقع المسألة الثقافية على سلوكات الأفراد وحركية المجتمع، فيقول المفكر" مالك بن نبي إن سلوك الفرد العربي المسلم الجزائري مشروط بشيء من السلبية أو أنه فاقدا لشيء من الإيجابية، أعنى لشيء أساسي من الفعالية، بينما كنت أرى في الوقت نفسه أن سلوك الآخرين ينطبع إلى حد كبير بالإيجابية والفعالية"٩.

وبهذا يمكن أن ترتقي المسألة الثقافية في الجزائر من مشكلة إلى حالة أزمة وتتجلى هذه الأزمة في التناقضات التي نلاحظها على سلوك الأفراد وحركية المجتمع، فالقيم والأفكار والنصوص توحي بأشياء ايجابية في حين نجد السلوكات كما أشرنا سابقا تنطبع بطابع السلبية و العبثية و اللامسؤولية، وينطوي مفهوم الأزمة على التناقض بين أمرين أو أكثر وينطوي كذلك على صراع نفترض به أن يكون على درجة عالية من الشدة.

وتكون الأزمة الثقافية بالغة الشدة كلما ارتبط موضوعها بالقيم التي ترتبط بالمقدس المحرم، وكذلك عندما يتنكر المجتمع نفسه لقيمه وتاريخه، فإنه يدخل في مدار الأزمة الثقافية، التصدع الثقافي والانهيار الثقافي، وتكمن عوامل الأزمة في وضعية التصدعات الثقافية والتباينات في العناصر الثقافية التي تؤدي إلى صراعات عنيفة بين القيم.

فإذا أردنا أن نعرج قليلا على واقع الثقافة الجزائرية التي جزء من لا يتجزأ من الثقافة العربية الإسلامية فإننا نرى أنها تشكل مسرحا من الفوضى القيمية وساحة للتناقضات بين القيم والمبادئ، بين الشعارات والإنجازات، بين التصرفات والممارسات، وبالتالي فإن المرء الذي ينشأ في مجتمع يحفل بكل هذه التناقضات لا بد له أن يواجه المعانات القيمية وأن يعيش هذه الفوضى الفكرية التي تستلبه في مستوى الوعي والتصورات. ويتعايش داخل الثقافة العربية بشكل تقاطعي، شبكة من النزاعات والاتجاهات التي يسود بها التناقض وعدم الانسجام والتكامل الذي يفترض في أي ثقافة حتى تؤدي وظيفتها الاجتماعية.

إن هذا الوضع المتأزم للعالم الثقافي للإنسان والمجتمع الجزائري يعتبر مدخلا واسعا لكل المشكلات التي تعصف بهذا الفرد وهذا المجتمع. إن التناقض والصراع بين السمات الثقافية التقليدية والعربية مثل الصراع بين قيم القبيلة والعشيرة، وقيم القانون والدولة وبين قيم الاستقلاليه الفردية، وقيم الاشتراكية الجماعية، وقيم الكرم وقيم التقشف، وقيم احترام الوقت و قتل الوقت...الخ... كل هذا يمثل أزمة صراع بين القيم، وهذا بدوره يشمل الحركة الداخلية للثقافة.

وما يمكن إضافته إلى توصيف مظاهر الأزمة التي تتخبط فيها الثقافة الجزائرية خصوصا والثقافة العربية عموما، باعتبار الثقافة الجزائرية امتداد طبيعي للثقافة العربية ما أشار إليه الدكتور حليم بركات في كتابه "المجتمع العربي المعاصر" فبركات يرى بأن الثقافة العربية تتجاذبها

مجموعة من القيم المتناقضة، مثل التناقض بين القيم القدرية وقيم الإرادة الإنسانية الحرة وكذلك القيم التسلطية والقيم المستقلة، قيم العقل وقيم القلب وقيم الإتباع وقيم الإبداع، قيم المضمون وقيم الشكل، وقيم الانغلاق وقيم الانفتاح، قيم الطاعة وقيم التمرد، القيم العمودية والقيم الأفقية، وأخيرا قيم العدالة وقيم الرحمة"١٠.

"إن إظهار الصراع بين هذه الاتجاهات منفردة أو بمعزل عن بعضها البعض لا يكف، ولابد لنا ببيان جوانب التكامل فيما بينها، ويمكننا أن نفعل ذلك عن طريق التمييز بين الثقافة السائدة والثقافة الفرعية والثقافة المضادة"١١.

فالثقافة السائدة في الجزائر تركز على القيم القدرية، والسلفية، والعمودية، وعلى قيم الإتباع، والشكل والانغلاق، والعار والإحسان، أما الثقافة المضادة فتقوم على قيم الحداثة والاختيارية، والإبداعية، والانفتاحية والأفقية وقيم العدالة والشعور بالذنب والنقد الذاتي والمواجهة.

إلا أن الشيء الذي يمكن قوله هو أن الثقافة السائدة لا تعني السلبية دوما، وأن الثقافة المضادة لا تعني الإيجابية والفعالية، بل أن هناك عناصر من الإيجابية والفعالية في الثقافة الأصلية أو السائدة تقوم بوظائف وأداور اجتماعية مهمة لاستمرار وتماسك المجتمع، كما يمكننا أن نجد عناصر سلبية من الثقافة المضادة تهدد كيان المجتمع وتضامنه الطبيعي وتماسكه واستقراره، لهذا لا يمكن أن ننظر إلى هذه القيم إلا من خلال الأدوار التي تلعبها.

والمشكلة أن صراع هذه القيم لم يحسم ولم يتغلب أي صنفا من القيم على الآخر فالقيم التقليدية هي الغالبة في الثقافة الجزائرية، ولكن هذه الغلبة ليست هي التي تحدد هوية المجتمع الجزائري، إن ما نجد هوية المجتمع الجزائري و ثقافته في هذه المرحلة من تاريخه هو الصراع والاتجاهات المتناقضة، مثل هذا الوضع الذي سبغ شخصية الإنسان الجزائري مما يكبله ويحد من قدراته الإنجازية والإبداعية ويعطل حركية المجتمع نحو التطور والتقدم.

٢- المكونات التاريخية للثقافة الجزائرية:

تشكلت الثقافة الجزائرية الحالية عبر محطات تاريخية كبرى ونحاول أن نشير إليها وتتعرض إلى الأبعاد الثقافية التي ساهمت في تكوين النسق الثقافي الجزائري، فهناك البعد الأمازيغي، والبعد العربي الإسلامي، بالإضافة إلى بعض الأبعاد الجغرافية كالبعد المتوسطي والبعد الأفريقي.

٢-١ - البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية:

إن" البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية يعد أصيل وأساسي و ليس ثانوي، فإلى يومنا هذا هناك ثقافة خاصة أو فرعية داخل النسق الثقافي الجزائري العام، وهذا البعد ليس بعدا منفصلا عن الأبعاد الأخرى بل هو منسجم ومتكامل مع الأبعاد الأخرى وليس بينه و بينها أي صراع أن تنافر إلا ما أرادت قوى استعمارية إثارته في السنوات الأخيرة من أربعينات القرن الماضي، وذلك بغرض شق صفوف الحركة الوطنية الاستقلاليه والإصلاحية، ولكنها لن تستطيع لأن امتزاج بين الأمازيغ وغيرهم أصبح حقيقة اجتماعية وثقافية لا يمكن الفصل بين أجزاء هذه الحقيقة إلا في أذهان بعض الايديولوجيين"١٢.

كما" يبرز البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية بقاء اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة متداولة بين أبناء عدة مناطق في الجزائر، وذلك لروح المحافظة الذي تتميز به معظم القبائل الأمازيغية مما جعلها تحافظ على لغتها كلغة تداول يومي إلى جانب اللغة العربية كلغة للثقافة والدين، بالإضافة إلى انغلاق سكان هذه المناطق على أنفسهم بسبب الموقع الجغرافي أو بعدهم عن الحواضر: ومراكز الثقافة الكبرى التي من شأنها أن تنشر اللغة العربية"١٣.

ومن هنا يمكن القول أن البعد الأمازيغي كمعطى ثقافي جزء لا يتجزأ من الثقافة الجزائرية التي هي بدورها جزء من الثقافة العربية الإسلامية، وهذا البعد كان وما يزال عامل إثراء وتنوع للثقافة الجزائرية كما أنه منسجم ومتكامل مع بقية عناصر الثقافة ولهذا أي محاولة لإخراجه على وسطه الطبيعي الذي اندمج فيه منذ قرون من شأنه أن يؤدي على خلخلة النسيج الثقافي الجزائري، وإضافة أزمات و تناقضات أخرى إلى الثقافة الجزائرية التي هي في الأصل تعيش حزمة من التناقضات.

٢-٢ - البعد العربي الإسلامي في الثقافة الجزائرية:

يعتبر الإسلام في الثقافة الجزائرية

بعدا أساسيا ورئيسيا، إذ من خلالها تصدر كل القيم والمعايير والأنظمة والشرائع والقوانين والأعراف، وهذا ليس في الجزائر فقط بل في كل البلدان التي وصلها الإسلام وتشكلت سلطة تابعة للدولة الإسلامية أو دويلات إسلامية مستقلة، ولكن كيف أصبح هذا الدين الوافد من الشرق يحتل هذه المكانة المرموقة في النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه المنطقة المعروفة برفضها الدائم والمستمر للأجنبي.

وبهذا "أصبح الإسلام مكون أساسي في الثقافة الجزائرية، وتطورت الثقافة في ظله وتحت رقابته ومعاييره، بل أنه يعتبر البلازما التي تذوب فيها كل المكونات المشكلة للمجتمع الجزائري، وبهذا عمل الإسلام على تركيبة البنى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري، وكذلك الذهنيات الجمعية والفردية وفق منظور محوره هو الإسلام"١٤، وعندما نتكلم عن الإسلام فإننا نتكلم بالطبع عن العربية فالعربية في الجزائر لم تسود لأنها لغة عنصر من عناصر المجتمع بل أن العامل الأساسي في انتشارها هو الدين الإسلامي والعلوم الإسلامية التي برع فيها أهل الجزائر القدماء والمحدثين، لأنه لا توجد نزعة عروبية معروفة في الجزائر سواء في التاريخ القديم أو الحديث، وكذلك لم توجد نزعة شعوبية وهذا ما جعل اللغة العربية في جو مريح تنتشر فيه دون عوائق تقابلها.

٢-٣- البعد الإفريقي في الثقافة الجزائرية:

يعتبر البعد الإفريقي عاملا ثانويا في بنية الثقافية الجزائرية فرغم أن الجزائر بلد إفريقي وتمتد أراضيه إلى أعماق إفريقيا إلى أننا نجد آثار الثقافة الإفريقية أو بعض سماتها لا تظهر إلا في بعض الفنون والفولكلور المنتشر في بعض المناطق الجنوبية والتي معظم سكانها ليسوا زنوج بل هم من أصول بربرية أمازيغية، ولعل العوامل الجغرافية وخاصة الصحراء الكبرى التي تحتل منها الجزائر الجزء الأكبر شكلت حاجزا طبيعيا أدى إلى عدم انتشار السمات الثقافية الإفريقية في الجزائر، كما أن الثقافة الإفريقية لا تستطيع أن تصمد أمام قوة الثقافة العربية الإسلامية فما بالك بالثقافة الغربية، التي فرضت نفسها على القارة الإفريقية إبان عصر الاستعمار.

كذلك يرجع عدم انتشار العناصر الثقافية الإفريقية بقوة في المجتمع الجزائري إلى طبيعة الدين الإسلامي الذي يتأسس على فكرة توحيد الإله في حين نجد أن الوثنية وعبادة الظواهر الطبيعية تتلبس كثير من مظاهر الثقافة الإفريقية بهذا كان التصور الإسلامي عائقا مهما أمام بقاء أو انتشار السمات الثقافية الإفريقية.

٢-٤- البعد المتوسطي للثقافة الجزائرية:

لاشك أن البحر الأبيض المتوسط لم يكن يشكل فقط ظاهرة طبيعية بقدر ما كان يعتبر محيط ثقافي أو دائرة ثقافية فلقد شكلت سواحل البحر الأبيض المتوسط مهدا لكثير من الحضارات شملت بعضها كل سواحله أو أغلبها على الأقل مثل الحضارة الفينيقية، والرومانية والوندالية، والبيزنطية، والإسلاميه، والأوربية المعاصرة، فمما لا شك فيه أن الجزائر جزء من هذه المنطقة الجغرافية فقد مرت عليها كل هذه الحضارات وتركت فيها بصماتها.

فالثقافة الجزائرية تتفاعل مع ثقافات البحر الأبيض المتوسط وهي تأخذ منها في أغلب الأحيان وخاصة الثقافات الأوربية، إلا أنه بعد دخول الإسلام إلى الجزائر هو أصبح هو المكون المضموني الأساسي للثقافة الجزائرية رغم تمظهراتها المختلفة، فرغم تشابه بعض السمات الثقافية الموجودة في الثقافة الجزائرية مع بعض السمات الثقافية المتوسطية إلا أن هذه السمات تبقى دائما مشحونة بمضامين إسلامية عربية.

١- محاولات بناء ثقافة جديدة بين الأصالة و الادماج:

حاول الاستعمار القضاء على الهوية الثقافية حيث دمر كل المؤسسات الثقافية ولم يبق منها إلا سلسلة من الزوايا والكتاتيب في المناطق المعزولة، وأما في الحواضر الكبرى فقد تم منع قطاع واسع من أبناء الجزائريين من التعليم، وسمح لفئة صغيرة من أبناء الأعيان وبعض أعوانه الذين يستخدمهم كوسطاء بينه وبين عموم الشعب.

وقد حاول الاستعمار الفرنسي إقصاء الإنسان الجزائري من كل المؤسسات الرسمية واكتفى بفئة قليلة من المتعلمين بالفرنسية وسطاء بينه وبين المواطنين الذين كانوا في الدرجة الثانية في المواطنة، ذلك أن الأوربيين واليهود الذين نزحوا من مختلف أقطار أوروبا أصبحوا يشكلون

الطبقة السائدة في المجتمع وبالتالي كانت ثقافتهم هي الثقافة المعتمدة من طرف الإدارة الاستعمارية.

هذا الوضع الذي كان يسود فيه الفقر والجهل والمرض والاستغلال أفرز عدة تيارات تدعوا إلى رفع الغبن على هذا الشعب؛ فظهرت تيارات تدعو إلى مساواة الشعب الجزائري ببقية الأوربيين، وظهرت تيارات تنادي بتطوير ذاتي لثقافة المجتمع الجزائري التي من شأنها أن تدفعه لرفع ليل الاحتلال والعيش في حرية وكرامة، فقد كانت هناك وجهات نظر مختلفة بين التيارات الفكرية والثقافية الجزائرية منذ الحركة الوطنية، فهناك تيارات لا ترى للجزائريين حلا إلا الاندماج في الثقافة الفانية ثقافة المستعمر، وتنفي وجود أمة جزائرية مستقلة، وكان هذا التيار يسمى بالاندماجيين، وما يزال هذا التيار سائدا في الثقافة الجزائرية، وأن كل عناصر الثقافة التقليدية هي عناصر معيقة للتطور، بل أن هناك تيارات متطرفة ظهرت إبان الحركة الوطنية تنكر أصلا وجود الأمة الجزائرية، وهذا ما كتبه عباس، عندما كان يسأل ويجيب عن فكرة وجود الأمة في الجزائر فعدم وجود الأمة بمعنى عدم وجود ثقافة خاصة بها.

وفي المقابل نجد وجود تيارات أخرى تنطلق من حقيقة هي أن الجزائر أمة وشعب له ثقافته الخاصة به ويجب العمل على استرجاع هذه الثقافة وإعادة بنائها من جديد على الأسس التي بنت عليها من قبل وفي هذا نجد الإمام عبد الحميد بن باديس يرد على عباس فرحات في مقال نشر في جريدة الشهاب التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فيقول: "الأمة الجزائرية متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة، وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح، شأن كل أمم الدنيا، ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها، وفي أخلاقها وفي عنصرها، وفي دينها، ولا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة، والذي يشرف على إدارته الوالي العام المعين من قبل الدولة الفرنسية"١٥.

فهذا التيار يعترف بالقصور الذي تعانيه الثقافة الجزائرية، ولكنه لا يرى في الاندماج والتخلي عن الثقافة الجزائرية حلا لتجاوز الأزمة، وهذا من منطلقات معرفية وعلمية صحيحة، فابن باديس يشير إلى العناصر التي تشكل منها مضمون الثقافة الجزائرية التي لا تتفق جميعها مع الثقافة الفرنسية وهي اللغة، والدين والأخلاق، والعرق، ضف إلى ذلك المجال الجغرافي الذي فيه الجزائر، فالجزائر جزء من الدائرة الثقافية العربية الإسلامية وليست جزء من الدائرة الثقافية الأوربية الغربية.

إن المتتبع لحاله الثقافة الجزائرية يلاحظ أنها ذات أبعاد مختلفة وهي إسلاميه، عربية، أمازيغية متوسطية، إفريقية، عالمية، على الرغم من ذلك تضعفا فيها أبعاد معينة وتتقوى أخرى على مستوى الانفتاح الثقافي و التثاقف، وفي الوقت الذي ينتظر فيه الاستفادة من جميعها وحسب درجة أهميتها نلاحظ عليه التوجه المتوسطي الشمالي(وبخاصة الفرنسي منه) عند النخب، خصوصا في سنوات الانفتاح الأخيرة، ولاسيما الانفتاح الاقتصادي، ومن الواضح أن هذه الظروف تتحكم كثيرا في التوجه الثقافي، ومن الملاحظ أن هذه النخب أكملت مشروع الاستعمار في المجال الثقافي.

ومن خلال هذا الوضع الذي يكرس غلبة اللغة الفرنسية أمام اللغات الأخرى التي تعرض نفسها على سوق الاستثمار اللغوي في الجزائر، إذا ما انطلقنا من اعتبار أن اللغة رأسمال يستثمر باستمرار في مجالات مثل السياسة والاقتصاد. وهذا يدعم أطروحة تحكم الايديولوجي في الاقتصادي والثقافي مما ولد صراع بين المعربين و المفرنسين وهي خاصية تفردت بها الجزائر، إذ لا نلاحظ هذه الظاهرة في بقية البلاد العربية، ومع هذا الصراع خلق قطبية ثنائية بين المعربين وذوي الثقافة العربية الإسلامية و المفرنسين وذوي الثقافة الغربية وفي ظل هذا الصراع غابت حظوظ الإنسان الجزائري في الخصوصية العربية والإسلامية والكونية والإنسانية، فأصبح لفيف من المثقفين الجزائريين لا يحلبون إلا في الإناء الفرنسي١٦.

ثالثا: الإطار القانوني للغة العربية وإشكاليات تطبيقها في المؤسسة العمومية الجزائرية

إن من نتائج الاستعمار الفرنسي للجزائر تدمير البنية الثقافية للمجتمع الجزائري تدميرا شبه كامل حيث قامت المؤسسة الاستعمارية بتدمير منهجي لكل المؤسسات الثقافية الجزائري من مدارس

ومعاهد وزوايا وكتاتيب، واستولت على الأوقاف الإسلامية التي كانت من روافد نشؤ الثقافة الجزائرية باعتبارها الممول الأساسي للمؤسسات الثقافة. أمام هذه الوضعية الثقافية المزرية وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام تحدي خطير ومصيري لإعادة بناء الدولة، لأن الثقافة الوطنية تعتبر صمام الأمان لاستمرار واستقرار الدولة والمجتمع، ولهذا نجد أن مواثيق ثورة التحرير والمواثيق التي جاءت في بداية الاستقلال أعطت أهمية بالغة لمشكلة الثقافة.

١-الإطار القانوني للغة العربية

عمدت الجزائر على غرار معظم الدول العربية ومنذ استقلالها على إرساء القواعد القانونية لحماية اللغة العربية وذلك بمختلف النصوص التشريعية ونذكر في هذا السياق.

- الدستور: لقد كرس الدستور الجزائري الحماية القانونية للغة العربية باعتبارها من المكونات الأساسية للجمهورية الجزائرية ضمن "المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري". وحسب المادة ٣ منه فإن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية" ولا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس باللغة العربية وذلك طبقا لنص المادة ١٧٨ من الدستور.
- الأمر رقم ٦٦-١٥٦ المؤرخ في ٠٨ يونيو١٩٦٦ المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

حيث نصت المادة ٨٧ مكرر منه على أنه يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا "كل اعتداء على رموز الأمة أو الجمهورية...".

- الأمر رقم ٧١-٠٢ المؤرخ في ٢٠ جانفي ١٩٧١ المتضمن أحكام إجبارية تعميم استعمال اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم.
- القانون رقم ٩١-٠٥ المؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.

حيث نصت المادة الأولى منه على أنه "يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها وحمايتها".واعتبر هذا القانون اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابت من ثوابت الأمة.

- المرسوم الرئاسي رقم ٩٢-٣٠٣ المؤرخ في ٠٤ جويلية ١٩٩٢ المتضمن كيفيات تطبيق القانون رقم ٩١-٠٥ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.ونصت المادة الأولى منه على أن "تعميم استعمال اللغة العربية بوصفها لغة وطنية ورسمية في جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها مبدأ راسخ لا يمكن التراجع عنه".أما المادة ٤ منه فنصت على أنه "تسهر الهيئة الوطنية للتنفيذ المنصوص عليها في القانون رقم ٩١-٠٥ على متابعة وتقويم الإجراءات المتخذة في كل القطاعات والتأكد من أن كل الإمكانات المتوفرة لديها مستعملة فعلا وبصفة عقلانية لتطبيق القانون المذكور أعلاه".
- الأمر رقم ٩٦-٣٠ المؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ المعدل والمتمم للأمر رقم ٩١-٠٥ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.

حيث نصت المادة ٠٥ منه على أن " ينشأ المجلس الأعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية.ويقوم على الخصوص بما يأتي:

× متابعة تطبيق أحكام كل القوانين الهادفة إلى استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها،

× تقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية".

أما المادة السادسة منه فتنص على أنه "يعاقب بغرامة مالية من ١٠٠٠ دج إلى ٥٠٠٠ دج كل من وقّع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية أثناء ممارسة مهامه الرسمية أو بمناسبتها".

- المرسوم الرئاسي رقم ٩٨-٢٢٦ المؤرخ في ١١ يوليو ١٩٩٨ المتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله.وحسب المادة ٠٤ منه فإن المجلس الأعلى للغة العربية يقوم بالصلاحيات الآتية "التنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها"١٧.

ولقد كرس المشرع الجزائري أخيرا وفي قانون الإجراءات المدنية والإدارية مبدأ ضرورة احترام المتقاضي والقاضي للغة العربية، حيث ألزمهما استعمال اللغة العربية في جميع مراحل التقاضي طبقا للمادة٠٨ منه، والتي نصت على أنه: "يجب أن تتم الإجراءات والعقود القضائية من عرائض ومذكرات باللغة العربية، تحت طائلة عدم القبول.

يجب أن نقدم الوثائق والمستندات باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية

إلى هذه اللغة، تحت طائلة عدم القبول. تتم المناقشات والمرافعات باللغة العربية، وتصدر الأحكام القضائية باللغة العربية، تحت طائلة البطلان المثار تلقائيا من القاضي. يقصد بالأحكام القضائية في هذا القانون، الأوامر والأحكام والقرارات القضائية.

فإذا كانت هذه المادة قد بينت بوضوح قاطع أن المناقشات والمرافعات والأحكام القضائية سواء كانت أوامر أو أحكاما أو قرارات قضائية، وكذلك العقود والعرائض والمنكرات يجب أن تصدر كلها باللغة العربية مما يعد مكسبا للمواطن الجزائري وتجسيدا لإحدى الثوابت الأساسية للمجتمع والدولة الجزائرية. ويعد تطبيقا لنص المادة الثالثة من الدستور التي تجعل اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية١٨.

غير أن القانون في نفس المادة اشترط تحت طائلة البطلان أو عدم القبول إذا قدمت الوثائق والمستندات بغير اللغة العربية. بل لقد اشترط أن نقدم جميع الأوراق والمستندات المحررة بغير اللغة العربية بترجمة رسمية إلى هذه اللغة مما قد يثقل كاهل المواطن و المتقاضي بأعباء الترجمة الرسمية للكثير من الوثائق والمحررات الصادرة باللغة الفرنسية عن الإدارات الجزائرية.

٢- إشكاليات تطبيق واستخدام اللغة العربية في المؤسسة العمومية الجزائرية

لقد اتصفت الساحة الثقافية الجزائرية بعد الاستقلال بازدواجية الثقافة على مستوى النخبة المتعلمة وتعدد اللهجات على المستوى الشعبي، فعلى مستوى النخبة كانت هناك مناقشة حادة حول مسألة اللغة الوطنية بين ما كان وما يزال يسمى بالمفرنسين والمعربين، ونظرا لاختلاف خلفيتهما الثقافية، فإن مناقشتهما حول قضية التعريب أخذت بعدا ايديولوجيا، وكان في بداية الاستقلال يطرح التساؤل التالي: هل من الممكن استبدال الفرنسية بالعربية في التدريس والإدارة والاقتصاد وهذا في إطار إكمال مشروع الثورة الذي كان يسعى إلى القضاء على الاستعمار سياسيا وثقافيا واقتصاديا، أو الإبقاء على استعمال الفرنسية باعتبارها لغة علم قادرة على التعامل مع الثقافة والعلوم العصرية.

في ظل هذه السجالات الأيديولوجية والثقافة انطلق تنفيذ المشروع الثقافي الجزائري، ففي مجال الثقافة والتعليم باعتبارهما أولويتين أساسيتين في برامج الحكومات الأولى للدولة الجزائرية فانه من الممكن القول أن الإنجازات المحققة بالمقارنة مع الأهداف المرسومة كانت هزيلة ومع ذلك هناك بعض النقاط الإيجابية على مستوى التعليم بصفة خاصة، حيث تم تعميم التعليم بين مختلف الأطوار من الابتدائي إلى الجامعي١٩.

فيما يخص عملية تعريب الإدارة، على الرغم من تأكيد النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية المعاصرة على ضرورة تعريب الإدارة على جميع المستويات، فإن ما تم إنجازه في الواقع كان أقل بكثير مما كان متوقعا، والسبب في ذلك أن عملية التعريب كانت ستمس التركيبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفاعلين الإداريين وذلك أن طبقة الإداريين الذين ورثوا الإدارة الجزائرية عن الفرنسيين كانوا في معظمهم مرتبطين بالإدارة الفرنسية واللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية، ومن هذا المنطلق عملوا على تعطيل مشروع التعريب بمختلف الحجج، ودخلوا في صراع مع أنصار التعريب الذين كانوا يعتبرون تعريب الإدارة داخل في استمرارية مشروع الثورة من التخلص من كل ما له علاقة بالاستعمار وثقافته وإدارته وهذا ما جعل هذا الصراع يتحول إلى صراع إيديولوجي سياسي.

ورغم أنه على المستوى السياسي قد اتخذ قرار بشأن تعريب الإدارة تدريجيا ابتداء من سنة ١٩٧١ إذ أعلن الرئيس بومدين يوم ٥ فيفري ١٩٦٩ بأن سنة ١٩٧١ ستكون بداية التعريب كل الإدارات، وعليه فإن كل الموظفين مطالبين بتعلم حد أدنى من اللغة العربية، ولكن هذا القرار لم يؤخذ بجدية من طرف الكثير من المسؤولين في أجهزة الدولة ولهذا كان التطبيق يختلف من وزارة إلى أخرى، ومع حلول سنة ١٩٧٠ أصبح بالإمكان ملاحظة انقسام الوظائف داخل أجهزة الدولة على أساس ثقافي إيديولوجي، فالوظائف ذات الطابع الثقافي والإيديولوجي مثل الحزب والتعليم والإعلام والعدالة والدين استعملت اللغة العربية كأداة رئيسة في عملها الإداري في حين أن قطاعات الدولة الأخرى مثل الاقتصاد والصناعة والتخطيط استمرت في عملها بالفرنسية كلغة أساسية، ونتيجة لهذه السياسة أصبحت النخبة الجزائرية المتعلمة منقسمة إلى فئتين مفرنسين ومعربين، وإذا كانت الفئة الأولى أكثر حظا في التوظيف وتولي المناصب العليا في أجهزة الدولة، فإن حظوظ الفئة الثانية في

التوظيف كانت قليلة إن لم نقل محدودة خصوصا في مجال القطاع الاقتصادي و الصناعي٢٠. ومع مرور الوقت ازدادت الهوة واتسعت شقة الخلاف والصراع بين الفئتين تحول فيه المعرب مواطن من الدرجة الثانية مع أن المعربين بفضل سياسة التعريب في التعليم اتسع عددهم وأصبحوا يشكلون الأغلبية الساحقة ولكنهم يعيشون اغترابا وتهميشا من طرف الأقلية المتحكمة في مفاصل الإدارة.

أن عدم إتمام مشروع التعريب سبب هذه الأزمة التي تحولت إلى صراع ثقافي ثم إلى صراع مسلح في نهاية القرن الماضي، فالمعربين لما تم تهميشهم وعدم قبولهم في قلب السلطة انخرطت فئات منهم في جماعات ايديولوجية متطرفة حولت الصراع الايديولوجي والثقافي من صراع أفكار ومصالح اقتصادية واجتماعية إلى صراع عقدي تمثل في تكفير السلطة والنخب السياسية المتحكمة في زمام الأمور مما عرض المجتمع إلى مأساة وطنية مازال المجتمع يعاني من تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه وإثارته في هذه الورقة البحثية بتتبع وتوصيف وتحليل المسألة الثقافية واللغوية خاصة في المجتمع الجزائري والإدارة العمومية الجزائرية بالأخص، يمكن القول أن المجتمع الجزائري بعد الاستقلال أصبح أكثر تبعية منه قبل الاستقلال، فقد امتدت اللغة الفرنسية على كل مساحات الفعل الاجتماعي والثقافي الجزائري. حيث أصبحت اللغة الرسمية للإدارة الجزائرية إلى درجة أنك لا تكاد تسمع مسئولا جزائريا يتحدث باللغة العربية الفصحى وحتى الدارجة، كذلك أصبحت الفرنسية هي لغة التعليم العالي الرسمية رغم عدم وجودها في العلوم الإنسانية، إلا أن الطبقة التكنوقراطية كلها مشبعة بالثقافة الفرنسية التي انتشرت إليهم من خلال اللغة الفرنسية، فسياسة الدراسة بالخارج التي كانت معممة في فترة السبعينيات والثمانينات أنجزت للمجتمع نخبة من الأساتذة متعددي اللغات والثقافات والإيديولوجيات، مما ساعد على تفتت النسيج الثقافي الجزائري، فإنك تجد اليوم في الجامعة الجزائرية كل المذاهب والإيديولوجيات المتناقضة مما سهل على ترسيخ الثقافة الفرنسية أمام الترهل الذي تعرفه الثقافة العربية الإسلامية، وعليه من الممكن القول أن المشروع الثقافي الجزائري الذي كان يسعى إلى التحرر الثقافي من الممارسات والإيديولوجيات المتبعة أوصلنا إلى التبعية الثقافية وتعميقها.

قائمة المراجع:

١- زينب بوحنيك، المسألة اللغوية في الإدارة العامة الجزائرية.وأثرها على التنمية الإدارية، دراسة ميدانية بالإدارة المحلية ولاية ورقلة أنموذجا، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ١٧.

٢- مريم جبر فريحات، مصطفى عوض بني دياب: اللغة العربية دراسات نظرية وتطبيقية في المستويات اللغوية وأصول الكتابة وتذوق النصوص، دار الكندي، اربد، الأردن، ١٩٩٩، ص١٣.

٣- فضيل دليو (إشراف): سلسلة أعمال الملتقيات، العولمة والهوية الثقافية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠، ص٢٢٩.

٤- كاهنة محيوت، قراءة في كتاب الجزائريون والمسألة اللغوية ترجمة محمد يحياتن، ص ٤. من الموقع:

revue.ummto.dz/index.php/pla/article/download/٧٥١/٩١٤، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٩ الساعة ١٠,٣٠ صباحا.

٥- محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، لبنان، ص٢٠.

٦- كمال بوقرة: المسالة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجرابرية دراسة ميدانية بمؤسسة قارورات الغاز (وحدة باتنة)- منكرة دكتوراه، إشراف رابح بوحوش، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص١٨٤.

٧- غلابي بوزيد، مفهوم المؤسسة العمومية، ماجستير في الحقوق، جامعة أم البواقي، ٢٠١١ من الموقع:

https://www.pnst.cerist.dz/detail.php?id=٨٧٥٠١١بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣٠، الساعة ٢,٠٠ مساء.

٨- إبراهيم عبد العزيز شيحا: أصول الادارة العامة، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٦٤.

٩- مالك بن نبي، مجالس دمشق، دار الفكر، ط١، سوريا، ٢٠٠٥، ص ١٠١.

١٠- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٨٦، ص٣٠.

١١- المرجع نفسه، ص٣٥٨.

١٢- كمال بوقرة، مرجع سابق، ص٢٠٠.

١٣- بن نعمان أحمد، سمات الشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٨، ص٣٠٤.

١٤- كمال بوقرة، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

١٥- المرجع نفسه، ص، ٢٠٧.

١٦- إسماعيل قيرة، فضل دليو و واخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط ١، ٢٠٠٢، ص ١٨١.

١٧- الحماية القانونية للغة العربية في الجزائر، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٧، الساعة:١٢,٠٠. من الموقع: https://carjj.org:/../الحماية٪٢٠القانونية٪٢٠للغة٪٢٠العربية٪٢٠ف...

١٨- بومدين محمد "مكانة اللغة العربية في قانون الإجراءات المدنية الجديد ٢٠٠٨"مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي ٢٠١٤، بتاريخ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٧، الساعة:١٢,٠٠ من الموقع:

https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/.../٧٢١٠/.../D١٠٠١.

١٩- كمال بوقرة، مرجع سابق، ص، ٢٢٤.

٢٠- عمار بن لحسن وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط٢، ١٩٩٠، ص ٤٥٥.